المصريون والعنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا
(1958-1949)

Egyptians and racism in the Union of South Africa
(1949-1958)

د. بدوى رياض عبد السميع

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الدراسات الأفريقية العليا

جامعة القاهرة

تاريخ الارسال: 14-7-2022 **تاريخ القبول: 11-08-2023**

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الوضع القانونى للمصريين من القوانين العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، فقد وجدت جالية مصرية فى هذه المنطقة البعيدة من القارة، رصدت القنصلية المصرية فى الكيب أوضاعها فى ظل القوانين العنصرية. وتأتى أهمية هذا الموضوع من ندرة الكتابات حوله، فلا يوجد في الكتابات العربية والأجنبية أيُ ذكرٍ لهذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد.

وتعتمد هذه الدراسة بالأساس على مجموعة من الوثائق المتناثرة فى ثنايا أرشيف وزارة الخارجية المصرية وخاصة أرشيف البلدان، تتعلق بتتبع القنصلية المصرية في الكيب، ثم المفوضية المصرية من بعد في بريتوريا، للوضع القانوني للمصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على سؤالٍ رئيسٍ هو: ما هو وضع المصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا في الفترة محل الدراسة، بمعنى، هل كانوا يُعاملون كالملونين أم كالأوروبيين؟ وما هو موقف الحكومة المصرية من ذلك؟ وما هى الظروف التاريخية لتغير الموقف منهم وذلك بين عهدي الملكية والجمهورية؟.

الكلمات المفتاحية:

المصريون – العنصرية – اتحاد جنوب أفريقيا

الملخص بالانجليزية:

This study deals with the legal status of Egyptians from racist laws in the Federation of South Africa, it has found an Egyptian community in this remote region of the continent, monitored by the Egyptian consulate in the Cape situation under the racist laws. The importance of this subject stems from the scarcity of writings on it, as there is no mention of this issue in Arab and foreign writings, either from near or far.

This study relies mainly on a set of documents scattered in the archives of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs, especially the archives of countries, related to the tracking of the Egyptian consulate in the Cape, and then the Egyptian Legation in Pretoria, of the legal status of Egyptians from the racist laws in the Union of South Africa.

This study attempts to answer a key question: What was the status of Egyptians in the racist laws in the Union of South Africa in the period under study, i.e., were they treated as colored or Europeans? What is the Egyptian government's position on this? What are the historical circumstances for the change of attitude towards them between the monarchy and the republic?

مقدمة:

لم يحظ موضوع وضع المصريين تحت الحكم العنصرى فى اتحاد جنوب أفريقيا على أهميته، أو بالأحرى الوضع القانونى للمصريين من القوانين الخاصة بالتفريق بين الألوان فى تلك المنطقة من القارة، بالاهتمام والدراسة لا من قريب ولا من بعيد. وبالتالى يُعد هذا الموضوع جديدًا فى بابه. ولما كان الباحثُ مهتمًا بدور مصر فى القارة الأفريقية، ومن ثَمَّ فأينما وُجد المصريون فى أى موقع من القارة فثمة الوجهة والبحث، فقد اهتدى إلى مجموعة من الوثائق المتناثرة فى ثنايا أرشيف وزارة الخارجية المصرية "الأرشيف السرى الجديد" وخاصة أرشيف البلدان، ملف التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا، تتعلق بتتبع القنصلية المصرية في الكيب، ثم المفوضية المصرية من بعد في بريتوريا، للوضع القانوني للمصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا.

فقد عثرَ الباحثُ خلالَ فترةِ اطلاعهِ فى دار الوثائق المصرية على عددٍ كبيرٍ من الوثائق الخاصة بالموضوع فى أرشيف البلدان فى الميكروفيلم رقم 54 تحت عنوان محافظ بريتوريا، والتى لفتت انتباهه وأثارت فضوله تجاه وجود جالية مصرية فى هذه المنطقة البعيدة من القارة، وأثار انتباهه أيضا دقة رصد القنصلية المصرية فى الكيب لأوضاع المصريين تحت القوانين العنصرية، وهل يخضعون لها أم لهم وضعٌ مختلفٌ عن باقى العناصر الأخرى الملونة؟.

وتأتى أهمية هذا الموضوع من تتبع وزارة الخارجية المصرية ورصدها ورعايتها للجالية المصرية في تلك البقعة التي كانت موبوءةً بداءِ العنصريةِ وتحيُنها لفرصةٍ مواتيةٍ لتصحيح وضع المصريين من الفروقات اللونية. وتأتى أهمية هذا الموضوع أيضا من ندرة الكتابات حوله، فلا يوجد في الكتابات العربية والأجنبية - فيما أعلم - أيُ ذكرٍ لهذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد. وبالتالي تأتي أهمية أرشيف وزارة الخارجية المصرية الذى يشكلُ قوامَ هذا البحث. ولعلى لا أكونُ مبالغًا إذا قلتُ إن هذه الدراسة ربما تكون فريدةً في تناول موضوعٍ يتعلقُ بالمصريينَ وأوضاعهم من القوانين العنصرية في هذا الصقع البعيد في أقصى جنوب القارة الأفريقية، وبالتالي فهى ليست فريدةً في نوعيتها فقط، بل وفى اهتمامها أيضا.

وأما عن **الفترة الزمنية للموضوع فتبدأ بعام 1949**؛ حيث ظهرت فى هذا العام مسألة تحديد مركز المصريين من الفروق اللونية فى أعقاب زيارة القمص المصرى أيوب الأنبا بيشوى، مندوب نيافة البطريرك، لاتحاد جنوب أفريقيا وأُثيرت أزمةُ اعتبارهِ من الملونينَ. أضف إلى ذلك، أنه بعدما تقررَ رفعُ التمثيلِ القنصلى المصرى في اتحاد جنوب أفريقيا إلى تمثيل سياسى في ذلك العام، من قنصلية في الكيب إلى مفوضية مركزها بريتوريا، فأرادت الحكومة المصرية تصحيح وضع رعاياها رسميًا في جنوب أفريقيا بالنسبة للقوانين العنصرية المعمول بها فيه قبل إتمام هذه الخطوة. وتتوقف الدراسة عند عام **1958**، حيث قررت حكومة الاتحاد لأول مرة مواطنى الجمهورية العربية المتحدة بالأوروبيين، واعترفت فى سند رسمى بمساواتهم بتلك الفئة الممتازة فى نظر حكومة الاتحاد.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على سؤالٍ رئيسٍ مفادُه، **ما هو وضع المصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا في الفترة محل الدراسة، بمعنى، هل كانوا يُعاملون كالملونين أم كالأوروبيين؟ وما هو موقف الحكومة المصرية من ذلك؟ وما هى الظروف التاريخية لتغير الموقف منهم وذلك بين عهدي الملكية والجمهورية؟.**

وقد حاول البحثُ الإجابةَ على هذا السؤال من خلال المحاور التالية:

أولاً- المصريون والعنصرية فى الاتحاد قبل عام 1949.

ثانيًا- زيارة القمص المصرى الأنبا بيشوى للاتحاد وظهور مسألة تحديد مركز المصريين القانونى من الحاجز اللوني والعرقي.

ثالثًا- طلب القنصلية المصرية بالكيب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين.

رابعًا- قرار الحاكم العام لإقليم الكيب بشأن معاملة المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور.

خامسًا- مساواة المصريين رسميًا بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا عام 1958.

أولاً- وضع المصريين من القوانين العنصرية فى الاتحاد قبل عام 1949:

أقامت جالية مصرية صغيرة فى اتحاد جنوب أفريقيا؛ حيث بدأ المصريون يهاجرون إليه فى وقت مبكر قبل وبعد الحرب العالمية الأولى[1]. وقد أنشئ التمثيل القنصلى المصرى فى اتحاد جنوب أفريقيا عام 1942، ومن تلك السنة إلى عام 1949 تعاقب فى وظيفة القنصل

العام بالاتحاد أربعة من القناصل اتفقت كلمتهم على صعوبة مركز الممثلين القنصليين المصريين فى تلك البلاد ودقة موقفهم، نظرًا لإخضاع الرعايا المصريين لأحكام القوانين العنصرية الصارمة المعمول بها فى الاتحاد آنذاك[2]. وقد هال القناصل إدخال المصريين فى زمرة هذه الطبقات المنبوذة، فكتبوا فى ذلك التقارير المطولة شارحين ومطالبين بتصحيح الوضع بالنسبة للمصريين عملاً بالسوابق الموجودة التى استثنت الرعايا السوريين واللبنانيين والأتراك من أحكام هذه القوانين.

وبالتالي كان مركز المصريين تجاه القوانين العنصرية الخاصة بالتفريق بين الألوان فى اتحاد جنوب أفريقيا مركزًا غامضًا، على نحو ما بيّنته القنصلية المصرية بمدينة الكيب فى تقريرها السرى رقم 210 المؤرخ فى 19 يونيو 1943. ولم يُثَر موضوعه رسميًا، ولو أنه أثير عمليًا فى حالات بعض الطلبة المصريين المارّين بالبلاد فى طريقهم من انجلترا إلى مصر وكذلك فى حالات البحارة المصريين[3].

وكان موقف المصريين آنذاك تجاه هذا الموضوع هو أن كل حالة يُنظر إليها بذاتها؛ فالمصرى الحسن المظهر الذى لا يدعو لونه وملامحه للظن بتبعيته لأحد الشعوب الآسيوية أو الملونة، كان يُعامل معاملة الأوروبيين ويتمتع بكل حقوقهم وإلا عومل معاملة الملونين وطُبقت عليه القوانين الخاصة بهم، وحُرم من بعض حقوقه الطبيعية. وكان هذا الموقف فى غاية الحرج ولم يكن من الممكن قبوله، وخصوصًا إذا كان للشخص صفة قنصلية رسمية فإنه لم يكن يعوقه فقط فى أداء أعماله الرسمية، بل كان يجعل حياته فى تلك البلاد أمرًا مستحيلاً[4].

وبالتالى عدّت القنصلية المصرية فى الكيب هذا الوضع وضعًا مهينًا غير مقبول ولا يتفق مع المساواة الواجب توافرها بين دولتين تتبادلان التمثيل القنصلى، ورأت القنصلية أنه من الفائدة بحث هذا الموضوع لإيجاد علاج له ليكون مركز المصريين فى الاتحاد مرتكزًا على أساس قانونى لا يحتمل المناقشة على غرار ما حدث للسوريين الذين أقرت لهم المحكمة العليا للاتحاد بصفتهم الأوروبية[5].

وقد تضمنت مذكرة للإدارة السياسية بوزارة الخارجية إلى قنصل عام المملكة المصرية بمدينة الكيب، أمران مهمان مشتقان من تقارير القنصل العام المصرى هناك هما: **الأول**، إيفاد الأزهر الشريف عددًا من علمائه ليقوموا بالإشراف على تربية الجيل الناشئ من أبناء الجاليات الإسلامية وتعليمهم أصول الدين الحنيف. **الثانى**، اقتراح تحديد مركز المصريين القانونى من حيث اعتبارهم من الأجناس الملونة أو غير الملونة وما يترتب على ذلك من نتائج[6].

وبالتالى بدأت تظهر منذ ذلك الوقت مسألة وضع المصريين من القوانين العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا. وظهرت هذه المسألة أكثر من خلال معاملة سلطات اتحاد جنوب أفريقيا للمصريين المُرَحَلِيْن عن طريق جنوب أفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ وضعتهم فى نفس الأماكن المخصصة للملايو والهنود[7]، على الرغم من أن مصر قد عاملت محاربي اتحاد جنوب أفريقيا فيها إبّان الحرب العالمية الثانية معاملة كريمة، إلى حد صدور مرسوم بإنشاء جَبّانة لموتى أسرى الحرب وجنود جنوب أفريقيا بمحافظة السويس واعتبارها من المنافع العامة ونقل قطعة الأرض اللازمة لهذا الغرض من أملاك الحكومة الخاصة إلى أملاكها العامة[8].

وعندما وصلت البعثة القنصلية المصرية إلى الاتحاد فى يناير عام 1943، كان من أوائل واجباتها شرح موقف مصر من الحرب العالمية الثانية عامة؛ إذ كان عهد معركة العلمين لا يزال قريبًا وقتئذ، وكان حديث القوم يدور حولها وحول موقف مصر من الحرب، وهو موقف كان غامضا عليهم لا يفهمونه على حقيقته. وبالتالى كان من أولى واجبات البعثة المصرية شرح الموقف وظروفه وملابساته مع بيان ما قامت به مصر من تنفيذ ما التزمت به بمقتضى محالفتها مع بريطانيا العظمى وما قدمته من مساعدات وخدمات جليلة كان لها أثرها فى إحراز النصر الذى تم فى شمال أفريقيا[9].

كذلك صححت البعثة المصرية الكثير من الأخطاء التى كان يذيعها الجنود العائدون من مصر، وهى أخطاء ترجع إلى عدم فهمهم للحياة المصرية من جانبها السليم. وكان يزيد واجب البعثة صعوبة من هذه الوجهة ما اشتهر عن أهل الاتحاد من عدم الاهتمام بما يجرى خارج بلادهم. ثم واجهت البعثة جزءًا دقيقًا من عملها وهو منح التأشيرات اللازمة لذلك العدد الكبير من رجال الحرب العسكريين والمدنيين والفنيين الذين قضت الظروف الحربية بدخولهم أو بمرورهم بالأراضى المصرية. وقد عملت القنصلية المصرية على التسهيل لهم والتوفيق بين السرعة التى تتطلبها ظروف سفرهم، وهى لا تحتمل التأخير، وبين الاجراءات التى تتطلبها التعليمات العامة الخاصة بمنح التأشيرات[10].

وقد أوصت القنصلية أن تنتهز مصر فرصة طلب حكومة الاتحاد تأييدها فى طلبها لضم أفريقيا الجنوبية الغربية إليها[11]، لتوكيد حقوقها وإجابة مطالبها وتصحيح وضع أبنائها والعمل على أن تعدل حكومة الاتحاد فى معاملة أهل البلاد من الملونين[12].

غير أن القنصلية المصرية رأت فى عام 1947 عدم إثارة المسألة، **فمن الناحية القانونية** كان القانون ينصب فى الواقع على الآسيويين حصرًا، وبما أن مصر ليست من آسيا فإنها تخرج بالتالى عن مدلول النص، ولا يمكن إدخالها من الوجهة القانونية ضمن المغضوب عليهم من جنوب أفريقيا إلا إذا فُسر الأمر تعنتًا وتعسفًا. وبالتالى ما دامت مصر خارجة عن مدلول النص ولم يحدث أن فُسر القانون ضد المصلحة المصرية، فكيف نطالب بتحديد موقفنا وهو لم يمس قانونًا بسوء، وكيف نضع أنفسنا فى الاتهام أو ننصب أنفسنا مدعين عن حق لم نُسْلَبَه[13]. ولذلك رأت القنصلية عدم إثارة الموضوع من جانب مصر إلا إذا وقع ما يدل على العكس، وفى هذه الحالة على مصر أن تتخذ أشد الإجراءات مهما كانت النتائج. هذا من الوجهة القانونية.

أما **من حيث الواقع**، فإن أغلب المصريين الذين كانوا يحضرون إلى جنوب أفريقيا كانوا من فئة البحارة الذين يتهافتون بمجرد وصولهم إلى البر على الاختلاط بالملونين والتردد على منتدياتهم وأمكنة السهر والشرب الخاصة بهم ويركنون إلى المتعة والراحة فى هذه الأوساط خصوصًا وأن متوسط حياة الأوروبى هناك كانت فوق متناول هذه الفئة، ومن الطبيعى أنهم يفضلونهم حيث الرُخص والألفة. كما أن الأهالى والمحال فى جنوب أفريقيا عادة لا تفرق بين الأشخاص حسب جنسيتهم بل حسب ألوانهم وسحنتهم، فالعرف جرى بأن كل أسمر هو هندى أو ملون. وإذا كان هناك رأىٌ يميلُ إلى مطالبة حكومة جنوب أفريقيا بالنص صراحة على مركز المصريين بين الأجناس التى تفرّق بينها القوانين فى جنوب أفريقيا كما تم للسوريين واللبنانيين، وكانوا معتبرين من ضمن الآسيويين، فإن القنصل العام المصرى كان يرى أننا سنحشر أنفسنا فى ذمرة فئة لم ينص عليها قانونًا ونعترف بمركب نقص لا أصل له[14].

ويبدو أن الظرف التاريخى العام يومئذ والفرصة لم تكن مواتية لمصر للقيام بعمل إيجابى، خصوصًا وأن المصريين كانوا يُعدون خارجين عن منطوق نص القانون. وربما كانت هذه الفرصة سانحة –إن كان هناك ثمة ما يوجب إثارة الموضوع- عندما كان المارشال سمتس يعمل على التقرب من مصر إبان الحرب العظمى الثانية، حيث كانت مصر تُضَيّفُ جيوشه وكان يطمع فى إبقاء مصر كنقطة فى دائرة الإمبراطورية البريطانية. ومعروف عنه أنه كان من أشد الحريصين على بنيانها وتوسيع رقعتها. أما فى عام 1947 فمصر كانت تنسلخ من أفق هذه الأحلام، وهو ما كان يحز فى قلبه كصديق تشرشل الحميم المتشبع بروحه، فضلا عن موقفها فى هيئة الأمم المتحدة المناهض لقيام فروقات طائفية أو لونية[15].

وفى ظل هذه المعطيات رأت وزارة الخارجية المصرية الأخذ برأى القنصل العام المصرى فى الكيب بعدم إثارة هذه المسألة، نظرًا لوجاهة الأسباب التى أبداها ولأن مصر قد وقفت أيضا أمام هيئة الأمم المتحدة موقف المعارضة فى أمر طلب الاتحاد ضم أفريقيا الجنوبية الغربية إليه. ولا شك أن حكومة الاتحاد يومئذ كانت ستقاوم المشروع بكل شدة، وبالتالى فليس من الحكمة الخوض فى مشروع قد تكون مصر فى غنى عنه لاسيما أنه ليس لها فى تلك البلاد جالية بالمعنى المعروف أسوة بما للسوريين واللبنانيين هناك[16]. وقد كتبت وزارة الخارجية المصرية بهذا الخصوص إلى القنصلية المصرية فى الكاب لإفادتها بالموافقة على عدم المطالبة بتحديد مركز المصريين فى ذلك الوقت للأسباب السابقة[17].

وبالتالى يتضح لنا من خلال العرض السابق للفترة قبل عام 1949، أن الظرف التاريخى والمناخ العام فى الاتحاد خلال تلك الفترة لم يكن مواتٍ لإثارة مسألة وضع المصريين من الفروقات اللونية فى الاتحاد بشكل رسمي، ولم يتم النص في قوانين اتحاد جنوب أفريقيا عن المصريين، وأن المصرى هناك يُعد نظريًا من الشعوب الآسيوية وعمليًا حسب حالة كل فرد من ناحية لون البشرة والمظهر.

ثانيًا- زيارة القمص المصرى الأنبا بيشوى للاتحاد وظهور مسألة تحديد مركز المصريين القانونى من الحاجز اللونى والعرقى:

غادر القمص أيوب الأنبا بيشوى ميناء الاسكندرية ظهر يوم الأربعاء 31 أغسطس 1949 على إحدى طائرات شركة الطيران الجوية البريطانية قاصدًا جوهانسبرج لتفقد شعب كنيسة جيرمستون[18] هناك[19]. وبناءً على برقية وزارة الخارجية المصرية بتاريخ 3 سبتمبر 1949، أبرقت القنصلية فى حينه إلى وزارة الشئون الخارجية بالاتحاد لتقديم التسهيلات اللازمة له، فأفادت بأنها اتصلت بالجهات المختصة لتقديم تلك التسهيلات. وفى يوم 22 سبتمبر 1949 حضر حضرة القمص إلى القنصلية قادمًا من جوهانسبرج فى جولته بالاتحاد،

وقد اضطر أن يستقل إحدى عربات السكة الحديدية الخاصة بغير الأوروبيين رغم احتجاجه، وطلب من القنصل تسهيل إقامته وسفره. وكان يحمل جواز سفر مصرى عليه تأشيرة مجانية من مفوضية الاتحاد بالقاهرة، بالدخول إلى الاتحاد لمدة شهرين[20].

وقد بَيّنَ القنصل المصرى لحضرته خطأه غير المقصود لأنه صَحِبَ ملونًا فى تنقلاته، وهو ما يخالف تقاليد هذا البلد الذى يشدد فى الفصل بين الملونين وغير الملونين، لكنه اعتذر بأن أحدًا لم ينبهه إلى ذلك وبضرورة مصاحبة ذلك الشخص الملون لإرشاده إلى الكنائس المختلفة[21].

ولدقة المرحلة التى كانت تمر بها القنصلية المصرية بالكيب، وحتى لا يكون التهاون سابقة ورضوخًا – لأن هذا الحادث كان محكًا test case– أعار القنصل العام بالكيب الموضوع أهمية بالغة، فاتصل بمدير إدارة الجوازات والجنسية، وهو ممثل وزارة الداخلية بمدينة الكيب، وبمدير السكك الحديدية أيضا، وأبدى لهما خطورة الموقف وبأنه صُدِمَ إذ علم أن مصريًا له مكانة أُهين بمعاملته كغير الأوروبيين مع وجود تمثيل بين البلدين الصديقين، وطلب إلى الثانى أن يُصلح هذا الخطأ فورًا بأن يأمر بحجز محل لحضرته فى العربات الخاصة بالأوروبيين لباقى رحلته فوعد بالاهتمام البالغ وبضرورة الرجوع إلى الجهات العليا. وإزاء ذلك حاول القنصل المصرى العام الاتصال بمستر فورسايث، وكيل وزارة الشئون الخارجية ببريتوريا، لمكالمته عن الحادث ولكنه لم يتمكن، والغالب أنه كان يتهرب[22]. وبالتالى يبدو أن القنصلية المصرية فى الكيب استغلت هذه المعاملة العنصرية لمندوب الكنيسة فراحت تطرح قضية معاملة المصريين اللونية بأنهم مثل الأوروبيين.

وفى صباح يوم 23 سبتمبر 1949، أبلغ مدير السكك الحديدية القنصل المصرى العام أنه تلقى تعليمات تقضى بحجز ديوان ذى محلين لحضرة القس فى عربات الأوروبيين على أن يدفع ثمن المحل الإضافى بالديوان وأن يتناول الوجبات بداخله. بمعنى آخر، أن يبقى منفردًا داخل الديوان لمدة الرحلة إلى بورت إليزابيث ومداها يومين دون أن يختلط بالركاب وبأنه عُد من غير الأوروبيين. فأخبره القنصل العام المصرى بأن حضرة القس لن يسافر، وبأنه معنىٌ بالأمر مع وزارة الشئون الخارجية[23].

وفى الأخير أمكن القنصل العام الاتصال تليفونيًا بالسيد فورسايث، وكيل وزارة الشئون الخارجية، فوجد أنه على علم بالحادث وذكر له أنه تقرر ما سبق تجنبًا لملاحظة قد تجرح القس من أحد من الركاب. فأشار حضرة القنصل العام المصرى إلى أن القس المحترم قد زار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأن القنصلية المصرية لتتغاضى عن خطأ رجل الشارع لكنها لن تقبل من الحكومة المسئولة. وأشار أيضا أنه يعمل ما وسعه الجهد للمحافظة على العلاقة الطيبة بين البلدين، ولذلك احتفظ بمذكرة احتجاج شديد على الحادث بين يديه يطلب فيها الترضية الكاملة من الحكومة وإلا اضطُر إلى رفع الأمر إلى الحكومة المصرية. وأضاف القنصل "أرجو أن تعلم سعادتكم أننا بلدٌ مستقلٌ، لنا سيادتُنا ونسيطرُ على شمال شرقّ القارة، ولنا حكومة وطنية مثلكم تحافظ على الشعور الوطنى، فإذا لم تفلحوا سعادتكم فورًا فى أن تكون التعليمات صريحة فى أن يُعَامل القس المصرى كما تُعَاملون وكما أُعامل أنا، فأرجو التكرم بإخطارى لأقوم بواجبى كاملاً". فقال السيد فورسايث سأعمل جهدى، وأنه سيتصل بوزير المواصلات، وسيخطر القنصلية[24].

وقد أخطر السيد فورسايث القنصل المصرى بعد المحادثة بساعة أن الأوامر قد صدرت إلى مدير السكك الحديدية فى الكيب بأن يحجز لحضرة القس الديوان المطلوب ومنضدة فى عربة الأكل العمومية الخاصة بالأوروبيين فى جميع تنقلاته. وسافر القمص بيشوى فى رحلته ممتنًا. ومنذ ذلك الحين بدأت مسألة وضع المصريين من القوانين العنصرية فى الاتحاد تأخذ الاتجاه إلى النص صراحة على أن يُعَاملوا كالأوروبيين. وكان القنصل المصرى العام فى الكيب يرجو أن يكون هذا الحادث الذى أثاره محكًا فترد الحكومة رسميًا على مذكرة القنصلية المؤرخة فى 11 يونيو 1949 بتعديل التشريع كما فعلت بالنسبة للأتراك فاستثنتهم من قانون الآسيويين – وهم فى مصاف الملونين والوطنيين – وعُدوا كالأوروبيين، فترد للمصريين كرامتهم، لأنهم كانوا لايزالون معتبرين طبقًا للتشريع الموجود آنذاك مواطنين أفريقيين African Natives[25].

كما طلب القنصل العام المصرى من وزارة الخارجية المصرية ألا يُرفع التمثيل المصرى إلى مفوضية فى هذا البلد الذى يضع المصريين فى مرتبة العبيد حتى يُعَدّل التشريع فى مصلحة المصريين، كما سبق وعُدّل لغيرهم (اليهود واللبنانيين والأتراك)، حفظًا لسمعة المصريين وتمشيًا مع مطلب القنصلية[26]. وهكذا لم تلن حكومة الاتحاد عن موقفها إلا بعد التهديد برفع الأمر إلى الحكومة الملكية المصرية.

وقد أفادت القنصلية المصرية بأنها بعد أن بعثت بمذكرتها إلى وزارة الشئون الخارجية ببريتوريا لتسجل حادث القمص بيشوى مندوب بطريرك الأقباط وتستعجل الرد النهائي على مطلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، تلقت من السيد فورسايث تلغرافًا يُصوّر الحادث بطريقة بريئة ليستبعد تبعة السلطات العليا عنه، فردت القنصلية عليه في نفس اليوم لتسجل الأمور على حقيقتها. وأخيرًا بتاريخ 16 أكتوبر 1949 تلقت القنصلية المصرية من وزارة الشئون الخارجية مذكرة بشأن زيارة الأب بيشوى للاتحاد يتضح منها أن حكومة الاتحاد كانت ترغب عن الاعتراف بمسئوليتها في حادث القمص بيشوى وبالتالي الاعتذار عنه[27].

وهكذا تدخلت القنصلية المصرية العامة فى مدينة الكيب لدى السلطات المختصة فى الاتحاد، رغبةً فى حَمْلِها على السماح مستقبلاً للقمص المصرى فى الانتقال بعربات السكة الحديد المخصصة للأوروبيين ولاستعجال البت فيما طُلب إلى سلطات الاتحاد تقريره من عدم اعتبار المصريين من الأجناس الملونة، ومعاملتهم تبعًا لذلك نفس المعاملة التى يلقاها رعايا الدول الأوروبية. وبالتالى انتهت المساعى التى قامت بها القنصلية المصرية إلى السماح لحضرة مندوب الكنيسة المرقسية بالسفر فى نفس العربات المخصصة للأوروبيين.

وقد رأت القنصلية المصرية أن الوطنيين السود الذين كانوا يتبعون الكنائس القبطية فى الاتحاد، هم الذين تُطَبّق عليهم القوانين العنصرية، وبالتالى سيُعد الكاهن الذى يتولى شئونهم الدينية فى وضعهم. لذا اقترحت صرف النظر عن إيفاد كاهن من قبل الكنيسة المرقسية تفاديًا لما قد ينشأ عن ذلك من الصعوبات[28].

ثالثًا- طلب القنصلية المصرية بالكيب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين:

استجابت وزارة الخارجية المصرية للرغبة التى أبداها الرجال الرسميون فى الاتحاد وقررت رفع قنصليتها العامة فى مدينة الكاب إلى مفوضية مركزها بريتوريا، وأدرجت الاعتمادات اللازمة لذلك فى الميزانية. ورأت الوزارة الوقت مناسبًا لانتهاز هذه الفرصة السانحة لتصحيح الوضع فكلفت قنصلها العام فى الكيب بالاتصال بالسلطات المختصة فى الاتحاد وإعلامها بمناسبة دخول العلاقات بين البلدين فى دور ودى جديد أنه يهم الحكومة المصرية أن يكون مركز المصريين من القوانين العنصرية المعمول بها فى الاتحاد ظاهرًا لا لبس فيه، بأن تكون التعليمات صريحة فى اعتبارهم كالاوروبيين، لهم ما لهم من حقوق[29].

فقد أرسلت القنصلية المصرية بالكيب فى 9 يونيو 1949 مذكرتها الأولى إلى وزارة الشئون الخارجية الجنوب أفريقية، بناءً على تعليمات وزارة الخارجية المصرية، بشأن طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، وذيلتها برجاء الإفادة بالرد في أقرب فرصة نظرًا لقرب إنشاء مفوضية ملكية بجنوب أفريقيا وأن تكون التشريعات صريحة فى ذلك. ويبدو أن تلك المذكرة قد أوقعت الحكومة العنصرية فى ربكة لأنها لم تكن قد ردت عليها رغم استعجال القنصلية لها بمذكرة لاحقة بتاريخ 23 يونيو و11 يوليو من نفس العام، ثم في 15 أغسطس بخطاب خاص إلى مستر فورسايث وكيل وزارة الشئون الخارجية بناءً على طلبه، وأخيرًا في 26 سبتمبر إثر اعتبار القمص بيشوى مندوب نيافة بطريرك الأقباط كالملونين وعدول الحكومة عن ذلك بعد تدخل القنصلية الشديد[30].

وباتصال تليفونى من القنصل العام المصرى بوكيل وزارة الشئون الخارجية مستر فورسايث، ذكر له أن الوزارة المذكورة أولت هذا الموضوع كامل عنايتها وهى بدورها فى انتظار رد وزارتى العدل والداخلية الجنوب أفريقيتين؛ حيث تُدْرَسْ المذكرة بواسطة القانونيين Law Advisors مما يتطلب بعض الوقت[31]، هذا مع العلم أن حكومة الجنرال سمتس كانت قد سارعت في يوليو عام 1948 إلى إجابة مندوب تركيا في هيئة الأمم المتحدة إلى نفس مطلب القنصلية المصرية وعدّت الأتراك فورًا كالأوروبيين، ثم عُدّل التشريع بقانون وافق عليه البرلمان فيما بعد[32].

والواقع أن حكومة الاتحاد كانت تَضنّ بتصريحاتها الرسمية، ولكنها لا تعبأ بتصريحاتها الشفوية على نحو ما جرى فى حالة الرعية المصرى الذى قبضت عليه السلطات المحلية عام 1947، حيث لم ترد رسميًا حتى يوليو 1949 على مذكرات القنصلية بالإيجاب رغم استعجالها لها سوى بأنها مهتمة بالأمر وبالرد فى أقرب فرصة، ولم يُثَر الموضوع بعد سفره. إن مأساة سحب الحكومة التركية لممثلها إثر اعتبار حكومة الاتحاد الأتراك كالآسيويين وتطبيق قوانين الملونين عليهم[33]، كانت لا تزال ماثلة فى أذهان الحكومة ولم يكن لتكررها فى ذلك الوقت الذى كانت تعمل فيه جاهدةً على توسيع تمثيلها الدبلوماسى وتوثيق علاقاتها بالدول الأفريقية وعلى رأسها مصر. وقد أشار القنصل العام إلى أنه سيذكّر وزارة الشئون الخارجية مرة أخرى بمذكرة القنصلية التى كان قد مضى عليها حوالى شهر، وأنه سيحادث وكيل هذه

الوزارة تليفونيًا فى بريتوريا مشيرًا إلى أن تأخر الرد دون مبرر قد يجعل الحكومة المصرية تفكرُ خلافًا لما هو مبتغى[34]. وربما كانت حكومة الاتحاد تنتظر عودة مستشارها الأكبر، مستر تيفاتر، أواخر شهر يوليو 1949، وهو الذى كان يتعهد صلات الاتحاد بالبلاد الأجنبية قبل البتّ بتصريح[35].

والسؤال الذى يفرض نفسه هنا: لماذا ماطلت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا ولم تجب طلب وزارة الخارجية المصرية إلى مساواة المصريين بالأوروبيين فى الاتحاد؟؟

يبدو أن ذلك كان يرجع، فى تقدير القنصلية الملكية المصرية العامة بالكيب، إلى عدة أسباب: **أولها**، أن حكومة الدكتور مالان كانت تتبع، بشدة وصرامة، سياسة الإذلال والتشريد نحو غير الأوروبيين، على نحو ما ظهر من خُطب مالان. فشاغل الحكومة الأوحد آنذاك كان تنفيذ سياسة الأبارتهيد بين السود والبيض بزعم حماية الجنس الأبيض والمدنية الأوروبية فى البلاد. **وثانيها**، كانت حكومة الاتحاد يومئذ تجزع من كل ما من شأنه رفع الروح المعنوية بين الوطنيين. فقد قامت قيامتها لزواج رئيس قبائل بتشوانالاند من إنجليزية بيضاء. ولما كان المصريون مواطنين أفريقيين African natives باعتبار نص القانون فكيف يكون رد الفعل نحو الوطنيين إذا اعتبر المصريين كالأوروبيين؟ وبالتالى هذا السؤال كان يدور فى أذهان هؤلاء المتعصبين. **وثالثها**، كانت حكومة الاتحاد تعمل جاهدة على تقوية علاقاتها بالدول الأوروبية المستعمِرَة لأفريقيا، حفظًا للجنس الأبيض والمدنية الأوروبية فى القارة[36]. لذلك ربما كانت جنوب أفريقيا تسعى إلى إنشاء حلف أفريقى بين الدول الأوروبية المستعمرة فقط، وربما كانت زيارة مستر تيفاتر لمصر للتمويه بدليل أنه ذكر للقنصل المصرى قبل سفره أنه سيزور الحبشة ثم أهمل هذه الزيارة لأن الأحباش فى مرتبة الوطنيين. **ورابعها**، أن حكومة الاتحاد التى كانت مؤلفة من الأفريكانرز المتغطرسين الذين لم يزر معظمهم الخارج، وبالتالى كانت تجهل النهضة الوطنية المصرية ومدى الاستقلال المصرى وسيطرته على مواصلاته ومركز مصر باعتبارها كبرى الدول الأفريقية، وكانت تلك الحكومة تقيس مصر بالوطنيين الأفارقة المغلوبين على أمرهم، وربما لو أحسوا بقوة مصر لما جرأوا على إهمال طلبها.

وقد أشار السيد شامل فتحى، القنصل المصرى العام فى الكيب، إلى أن حادث إصرار الحكومة على اعتبار حضرة القمص بيشوى مندوب نيافة البطريرك كالملونين، كان محكًا ولم تلن الحكومة العنصرية عن موقفها مدى يومين كاملين إلا بعد التهديد برفع الأمر إلى الحكومة الملكية لاتخاذ تدابير مؤسفة. وبالتالى كانت القنصلية المصرية ترى أنه إذا أردنا أن نحصل من هذه الحكومة –التى تضع المصريين فى مرتبة العبيد- على مطلبنا الذى أصبح التهاون فيه حطًا لكرامتنا بعد إثارته من جانب مصر وإهماله من جانب حكومة الاتحاد، فيجب أن تكون مصر حازمة صريحة تضع النقاط فوق الحروف لإشعارهم بقوة الدولة المصرية، وبأنها إذا لم تتلق ردًا فى مدة معقولة فستعتبر الطلب مرفوضًا وستضطر إلى اتخاذ تدابير مؤسفة[37].

وقد رأت **الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية** أنه طالما أُثير الموضوع بصفة رسمية فلا يمكن النكوص آنذاك ويجب السير فيه إلى نهاية الشوط، خاصة وأنه مطلب عادل. فالمسائل العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا من المسائل الداخلية الشائكة التى لا تعنينا ما دامت لا تمس مصالح الرعايا المصريين وحقوقهم الثابتة. وإذا كان مرجع سن القوانين العنصرية إلى حق الدفاع المشروع عن النفس؛ إذ بهذه القوانين يتحصن مليونان من البيض ضد ثمانية ملايين من سكان البلاد الأصليين، فإن المصريين كانوا بمنأى عن هذه المناورات وكل ما يهمهم أن تكون كرامتهم محفوظة وحقهم معترفًا به. لذلك اقترحت الإدارة التدرج فى وسائل الضغط على حكومة الاتحاد للوصول إلى هذا الغرض، فبدأت باستدعاء القائم بأعمال مفوضية الاتحاد فى مصر وإحاطته علمًا بجوانب الموضوع وبالأهمية التى تعلقها الوزارة على إجابة هذا الطلب، وإفهامه بصراحة أن رفع القنصلية فى الكيب إلى مفوضية ولو أنه تقرر فعلاً إلا أنه لن يُنفذ ما دام الموضوعُ معلقًا. ويُعطى له الوقت الكافى للرجوع إلى حكومته للحصول على إجابتها، فإن لم ينجح هذا المسعى تكون الوزارة عندئذ فى حل من اتخاذ إجراءات أخرى أشد قد يكون من بينها إغلاق القنصلية المصرية فى الكيب[38].

وفى السابع عشر من أكتوبر 1949 تحدث القنصل العام مع مستر فورسايث وكيل وزارة الخارجية، موضحًا له أن وزارة الشئون الخارجية تجد صعوبة فى الإجابة على مطلب الحكومة المصرية بكلمة نعم أو لا منذ أكثر من أربعة أشهر، وأنه يَعُدُ هذا التراخى بمثابة الرفض وأنه يود أن يشرح الموقف للدكتور مالان قبل أن يُفاجئ باستدعائه إلى مصر. فأشار السيد فورسايث إلى أن أمامه مذكرة بالرد

النهائى لعرضه على رئيس الحكومة، وأنهم يعيرون المسألة كل الاهتمام. وبالفعل تلقت القنصلية المصرية يوم 19 أكتوبر 1949 رد حكومة الاتحاد الرسمى بإجابة الطلب المصرى ومرحبةً باعتزام الحكومة الملكية إنشاء تمثيل سياسى فى الاتحاد، ومؤكدة أنها أولت مطلب الحكومة المصرية كل رعاية، ونسيت أو تناست تصلبها فى اعتبار القمص بيشوى كالملونين، وأن التأخير كان مرده تشعب دراسة الموضوع فى الجهات المختصة[39].

وجاء فى رد حكومة الاتحاد أن وزارة الشئون الخارجية يمكنها التصريح بأن التشريع شمل المصريين فى أن يكونوا على قدم المساواة مع الأوروبيين فى كل النواحى، أما بالنسبة لقانون المشروبات (رقم 30 لسنة 1928) فحكومة الاتحاد كانت عازمة على إدخال تعديل عليه أثناء الدورة البرلمانية التالية (ابتداءً من 4 يناير 1950) بحيث تجعله فى وضعٍ مرضٍ للمصريين[40].

وبالتالى يبدو أن انتهاج القنصلية الملكية المصرية بالكيب لسياسة الحزم، بل الشدة أحيانا، نحو حكومة الاتحاد العنصرية كان الدافع إليها خبرة القنصلية المصرية بعقلية الأفريكانرز الذين درجوا على معاشرة العبيد والاستهانة إذًا بالغير، فإذا ما وثقوا أنهم أمام ندٍ لهم تخاذلوا واحترموه. كما أصابت القنصلية أيضا فى إثارة هذا المطلب قبل رفع التمثيل بين البلدين حفظًا لكرامة المصريين.

وحسب مذكرة وزارة الخارجية المصرية بتاريخ 25 أكتوبر 1949، أن الوزارة بعدما قررت رفع التمثيل الدبلوماسى مع الاتحاد، انتهزت الفرصة لتصحيح وضع رعاياها المصريين فى الاتحاد بالنسبة للقوانين العنصرية المعمول بها هناك. فطلبت لقنصلها إثارة الموضوع لدى سلطات الاتحاد والعمل على أن تكون التعليمات صريحة فى أن يكون المصريون كالأوروبيين سواء بسواء فى ممارسة الحقوق الطبيعية المخولة لهم. وقد بذل القنصل المصرى العام فى الكيب جهودًا كبيرة فى الضغط على هذه السلطات حتى وصل رد وزارة خارجية الاتحاد بأن مركز الرعايا المصريين فى التشريعات الخاصة بالهجرة أو بالتنقل أو بتملك الأراضى أو بحق التصويت مماثل لمركز رعايا الدول الأجنبية الأخرى. أما بخصوص قانون المشروبات الروحية فستتقدم حكومة الاتحاد فى الدورة المقبلة للبرلمان بتعديل له يقضى بوضع المصريين وضعًا مرضيًا[41].

لذا رأت الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية أن رد وزارة خارجية الاتحاد، ولو أنه ليس بالرد الذى كانت تبغيه؛ إذ كانت تريد إقرارًا صريحًا بالمساواة بين المصريين والأوروبيين فى الحقوق، إلا أنه يمكن التمسك بهذا الرد وتفسيره لمصلحة مصر كلما عرض مجال للتفسير. وسيكون لوجود مفوضية مصرية فى الاتحاد تأثير كبير فى تعريف القوم بمصر والحكم على أهلينا، وبالتالى عدّت الموضوع منتهيًا. وأنه سيكون فى أولويات مهمة المبعوثين الجدد للاتحاد مراقبة تطبيق القواعد الجديدة على الرعايا المصريين بالروح التى ترضى الإدارة المصرية[42]. وقد ثمّنت الوزارة ما قامت به القنصلية المصرية فى الكيب من جهد فى هذا الموضوع وشكرتها عليه[43].

وكان السيد شامل فتحى، القنصل المصرى العام فى مدينة الكيب، يرى أن حكومة الاتحاد فى ردها قد قررت أن التشريعات فى جنوب أفريقيا، وذكرتها على سبيل الحصر باستثناء قانون المشروبات الكحولية، لا تفرق بين المصريين وغير المصريين من رعايا الدول الأجنبية الأخرى. وزادت ذلك تفسيرًا فذكرت أن كل الامتيازات أو القيود التى تنص عليها هذه التشريعات بالنسبة للرعايا المصريين تُطبّق على قدم المساواة على رعايا الدول الأجنبية الأخرى كما يتضح من نص الرد باللغة الانجليزية[44].

أما قانون المشروبات الكحولية، فالحكومة الجنوب أفريقية عزمت على تعديله ليكون فى وضعٍ مرضٍ للمصريين فى الدورة البرلمانية التالية. وبالتالى يتضح أن السلطة التنفيذية الجنوب أفريقية قررت أن مركز المصريين من تشريعات الاتحاد على قدم المساواة وغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى، وأن موضع التفرقة آنذاك هو قانون المشروبات وأنها اعتزمت تعديله فى الدورة البرلمانية القادمة ليكون فى وضعٍ مرضٍ للمصريين[45]. ومن ثمّ رأى القنصل المصرى أن لا مندوحة من الانتظار حتى يخرج القانون المذكور فى نصه الجديد.

رابعًا- قرار الحاكم العام لإقليم الكيب بشأن معاملة المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور:

أقر برلمان اتحاد جنوب أفريقيا تعديلاً على قانون الخمور رقم 30 لسنة 1928، بإضافة المادة 174 مكرر فى ذلك القانون. فقد جاء فى التعديل: "يُعدل قانون المشروبات الكحولية لعام 1928 (القانون رقم 30 لعام 1928)، بإدراج المادة الجديدة التالية بعد المادة مائة وأربعة وسبعين: "إعلان الأعراق التى لا ينطبق عليها التمييز العنصرى".

وقد جاءت تلك المادة فى فقرتين، نصت **أولاهما** على أنه يجوز للحاكم العام أن يعلن في الجريدة الرسمية أن أية قيود يفرضها هذا القانون، والتي لا تنطبق على الأوروبيين، لا تنطبق على أفراد أي عرق أو جنسية مذكورة في هذا الإعلان. بينما نصت **الفقرة الثانية** على تنظيم عملية مصادقة البرلمان على الإعلانات التى يصدرها الحاكم العام بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة، ووضع هذه القرارات حال عدم موافقة البرلمان عليها[46].

وعلى هذا الأساس صدر قرار الحاكم العام رقم 124 لسنة 1951، بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور، إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين، ونُشر فى الجريدة الرسمية فى الثامن من يونيو عام 1951[47].

وهكذا صدر قرار الحاكم العام بمساواة المصريين بالأوروبيين فيما يتعلق بالخمور، **فهل معنى ذلك أن هذه المساواة تنسحب على المسائل العرقية واللونية؟ بمعنى آخر، هل يُعامل المصريون في الاتحاد معاملة الأوروبيين أم الملونين؟**.

فيبدو أن وضع المصريين من القوانين العنصرية والمعاملة على أساس العرق واللون لم يتغير بعد موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين فى نوفمبر عام 1949، وبعد صدور قرار الحاكم العام رقم 124 لسنة 1951 بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين. فقد أرسل السيد عبد المجيد أحمد صالح، القنصل المصرى العام بمدينة الكيب، فى التاسع عشر من نوفمبر عام 1951 مذكرة إلى وكيل وزارة الخارجية حول "مركز المصريين فى الاتحاد بالنسبة للقوانين العنصرية، وهل هم معتبرون أوروبيون أم ملونون؟؟".

وقد أفادت هذه المذكرة أن بحّاران مصريان زارا القنصلية المصرية بالكيب وأنه سبق لهما أثناء زيارتهما لمدينة دربان قبل عامين من ذلك التاريخ أن عوملا معاملة الملونين؛ فلم يُسمح لهما بالوجود فى الأماكن المخصصة للأوروبيين بمركبات النقل بالمدينة واضطرهما الكمسارى إلى مغادرة مكانهما بالطابق الأول والصعود إلى الطابق الأعلى وهو المُعَد لجلوس الملونين والهنود. وقد وجههما القنصل العام إلى أن هناك قانون يحقق المساواة بين المصريين والأوروبيين بالاتحاد. ولما كانت ملامحهما كملامح الأوروبيين ومظهرهما لائق إلا أن أحدهما كان لون بشرته يميل إلى السمار أكثر منها إلى البياض، فقد ذكر لهما أن من صالحهما وصالح مصر أن يعملا هما وزملائهما عند زيارتهم لمدن الاتحاد بأن يظهروا بمظهر لائق يدعو إلى الاحترام وأن يمتنعوا عن الاختلاط بالملونين، وبعد ذلك عليهم التمسك بأن يُعاملوا معاملة الأوروبيين[48].

وقد رأى القنصل المصرى العام الاتصال بالمسئولين فى الاتحاد لاستطلاع رأى السلطات المختلفة عما يحسن اتباعه إذا عومل مصرى معاملة الملونين رغم صدور قرار الحاكم العام بالتسوية بين المصريين والأوروبيين فيما يتعلق بقانون الخمور. فاتصل بالكولونيل بريتز مساعد قوميسير البوليس لمقاطعة الكيب، فذكر له أن مركز العرب والمصريين فى الاتحاد من حيث القوانين العنصرية شاذ، لأن العرف وحكمه يكاد يكون كحكم القانون فى هذه البلاد، حيث جرى على أنه إذا كان الشخص أبيض البشرة وذو ملامح كملامح البيض يعيش فى المستوى والوسط الذى يعيش فيه الأوروبيون فإنه يُعدُ أوروبيًا أو أبيضًا، وعلى العكس يُعد ملونًا.

فإذا كان العربى أو المصرى يتزى بزى الملونين وتميل بشرته إلى اللون الأسمر ويعيش بين الملونين ويخالطهم فإنه يُعد ملونًا وغير أوروبى. وبالتالى فالجنسية المصرية لا دخل لها مطلقًا فى تحديد مركزه من حيث كونه أوروبيًا من عدمه، فى حين لا يمكن اعتبار الإنجليزى أو الأوروبى أيًا كانت جنسيته ملونًا[49].

وفيما يتعلق بالفائدة من إصدار الحاكم العام قرارًا ينص على أنه لا يمكن تطبيق أية قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين، أشار الكولونيل بريتز إلى أن هذا معناه فقط أن المصريين من حيث تطبيق قانون الخمور يعاملوا معاملة الأوروبيين، وليس معناه أنهم يُعدّون أوروبيين بالنسبة لمختلف القوانين الأخرى التى تنظم شتى الأمور والمسائل المتعددة فى الحياة فى الاتحاد، وأنه يعتقد أن قرار الحاكم العام بالتسوية فى المعاملة بين الأوروبيين والمصريين بالنسبة لقانون الخمور ليس له دخل مطلقًا بالقوانين التى تنظم تملك العقارات مثلاً. واستشهد بقرار الحاكم العام باستثناء اليابانيين والصينيين من تطبيق قانون الخمور ومعاملتهم معاملة الأوروبيين، ومع أن هذين القرارين كانا ساريا المفعول فاليابانيون والصينيون كانوا آسيويين وغير أوروبيين وتطبق عليهم كافة القوانين واللوائح العنصرية بالاتحاد على أساس أنهم آسيويون[50].

وأشار الكولونيل بريتز أيضا أنه لو قُبض على مصرى لأى سبب ما فإلحاقه بالسجون المخصصة للأوروبيين أو بتلك المخصصة للملونين سيتقرر طبقًا لما يستقر عليه الرأى بالنسبة لشكل ومظهر ومستوى الشخص المقبوض عليه دون أى حساب لجنسيته المصرية؛ إذ لا دخل لها البتة فى الموضوع.

واستكمالاً للبحث زار القنصل العام مستر Liefelidt رئيس المحكمة الابتدائية لمقاطعة الكيب Chief Magistrate ورئيس مجلس الكحول Liquor Board للوقوف منه بصفته الرجل القانونى المهيمن على تنفيذ قانون الخمور فى المقاطعة، لسؤاله عن ماهية قانون الخمور وأثره فى التشريع القانونى فى الاتحاد ومدى تأثيره على القوانين واللوائح الأخرى وهل يمكن اعتباره مصدرًا لتقرير قاعدة قانونية واجبة الاحترام بالنسبة للقوانين الأخرى؟ وهل معنى التسوية بين الأوروبيين والمصريين فى المعاملة بالنسبة لقانون الخمور تُعد سند قانونى لاعتبار المصريين كالأوروبيين فى الاتحاد؟[51].

فأجاب بمنتهى الصراحة بأن هذه التسوية لا أثر لها قانونًا إلا من ناحية الخمور فقط، ودلل على ذلك بحالة اليابانيين والصينيين. فرغم أنهم كانوا يعاملون معاملة الأوروبيين من حيث الخمور فإنهم آسيويون عند تطبيق أى قانون آخر من القوانين العنصرية.

وبالتالى اتفقت وجهة النظر القانونية للمسئولين الثلاثة السالف الإشارة إليهم على أن قرار التسوية بين المصريين والأوروبيين قاصر على قانون الخمور فقط، وأن المصرى فيما عدا ذلك تُفحص حالته لتحديد مركزه من حيث إمكان اعتباره أوروبيًا من عدمه بدون أى حسبان لجنسيته المصرية. فإذا أمكن اعتباره بناءً على لون بشرته وهيئته وشهرته ومعيشته كأوروبى أو كأبيض، فإنه يُعامل معاملة الأوروبيين أو البيض، وإذا عُدّ من الملونين فإنه سيُعامل معاملة الملونين أى غير الأوروبيين. فوضع المصريين بالاتحاد من ناحية الجنس واللون لم يتغير بتاتًا عما كان عليه الحال قبل صدور قرار الحاكم العام بالنسبة لتطبيق قانون الخمور[52].

وإذا جاز التخريج على أساس قانونى سليم فلا جدال فى أن مركز المصريين قبل إصدار قرار الحاكم العام كان على الأقل يشوبه الشك من حيث كون المصريين معتبرين أوروبيين من عدمه. ولم يكن هناك أى سند قانونى يمكن على أساسه اعتبار المصريين من غير الأوروبيين، فالمصريون ليسوا بآسيويين ولا ملونين؛ إذ الملون هو الشخص الذى جاء نتيجة الاختلاط الجنسى بين الأفارقة والبيض. ولا يمكن اعتبار المصريين من القبائل الأصلية فى أفريقيا بالمعنى الذى يقصدونه عادة من هذه الكلمة. وأما بعد إصدار هذا القرار وتبليغه للمفوضية المصرية رسميًا وقبوله، فلاشك أنه اعتراف قانونى بأن المصريين غير أوروبيين، إذ لو كانوا أوروبيين لما كان هناك حاجة لاستصدار هذا القرار[53].

ولا يُعدُ هذا القرار كسبًا لمصر والمصريين بأيةِ حالٍ من الأحوال إذا اتضح مطابقة التفسير القانونى الرسمى له بالتفسير السالف الإشارة إليه، وإن كان أثره القانونى ينصب على السماح للمصريين ببيع وحيازة واحتساء الخمور كالأوروبيين، الأمر الذى كان يجب أن يكون آخر ما تهتم به القنصلية. ويتضح لنا الآن أن القرار الذى كان يجب الحصول عليه كان يجب أن يكون قرارًا عامًا لاعتبار المصريين كالأوروبيين، وأن يكون أثره عامًا بالنسبة للقوانين الأخرى. وإذا صح التفسير لقرار الحاكم العام، والذى اتفق عليه الرجال الرسميون السالف الإشارة إليهم، فلا نكون مغالين إذا اعتقدنا أن السلطات الرسمية بالاتحاد قد غررت بالحكومة المصرية عندما أدخلت فى روع البعثات الملكية المصرية بالاتحاد أن إصدار مثل هذا القرار معناه التسوية بين المصريين والأوروبيين. ورأت القنصلية المصرية فى الكيب عدم ضرورة إثارة الموضوع فى الظروف المليئة بالمشاكل الدولية ذات المرتبة الأولى فى الأهمية يومئذ، إلا إذا رأت وزارة الخارجية المصرية غير ذلك[54].

وبعرض موضوع مركز المصريين فى اتحاد جنوب أفريقيا بالنسبة للقوانين العنصرية على إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بمجلس الدولة المصرى، اتَفَقَتْ مع الآراء التى انتهى إليها القنصل العام المصرى فى مذكرته الموجهة إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدينة بريتوريا بتاريخ 19 نوفمبر 1951. ورأت إدارةُ الرأى بمجلس الدولة أنه لما كان موضوع التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا من الموضوعات التى كانت تُطرح كل عام على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمسك الهند بإثارته المرة تلو الأخرى أمام الرأى العام العالمى ممثلاً فى تلك الجمعية، لتسجيل موقفها منه وللاحتجاج على معاملة الهنود فى جنوب أفريقيا، فيمكن أن تقتصر الجهود فى هذه الناحية على مؤازرة هذه الخطة والتصويت على مشروعات القرارات التى تتمشى معها وانتقاد ما فى هذا التمييز من مخالفة للضمير الانسانى

ولنصوص "إعلان حقوق الانسان"، مع تجنب الإشارة الصريحة إلى معاملة المصريين فى الاتحاد حتى لا نسجل على أنفسنا أن شعب مصر من الشعوب المضطهدة[55].

وبعد التحول السياسى الذى وقع فى مصر فى الثالث والعشرين من يوليو عام 1952، وفى ظل عصر التحرر الوطنى من الاستعمار، اهتمت مصر اهتمامًا كبيرًا بمناهضة وتصفية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا من خلال مشاركتها فى أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من أجهزة هذه المنظمة الدولية، بالإضافة إلى مؤتمرات الدول الأفريقية. وقد انعكس ذلك على موقف حكومة اتحاد جنوب أفريقيا من مسألة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر عام 1956.

وقد حاولت مصر الاستفادة من الجالية المصرية المقيمة باتحاد جنوب أفريقيا فى خدمة القضايا العربية. فقد طلبت وزارة الخارجية المصرية من المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا موافاتها بكشف مستوفى بأسماء الجالية المصرية المقيمة فى دائرة اختصاص المفوضية مع بيان أسماء الشخصيات البارزة فى الجالية التى يمكن التعويل عليها فى مجال الدعوة للقضايا العربية. وبرجوع المفوضية إلى سجل قيد المصريين تبين أن عدد المقيمين منهم فى دائرة اختصاص المفوضية لا يتجاوز ستة عشر شخصًا. وبالاطلاع على كشف أسمائهم، بعد استبعاد النساء، اتضح أن أغلبهم يحمل أسماء أجنبية، ومن المحتمل أن يكون معظمهم قد ترك الإقامة فى مصر بنية الهجرة النهائية. لذا رأت المفوضية أن الأمل ضعيف فى قيامهم بالدعوة للقضايا العربية فيما عدا القس اسحق جرجس مندوب الكنيسة القبطية بالاتحاد[56].

غير أنه كانت تقيم بالاتحاد جالية لبنانية كبيرة يتجاوز تعدادها بضعة آلاف، وحصلت المفوضية على بيان بأسماء وعناوين الأعضاء البارزين فى هذه الجالية الذين يمكن التعويل عليهم إلى حد ما فى مجال الدعوة للقضايا العربية، مع العلم أن أكثريتهم مولود بهذه البلاد ولغتهم الإنجليزية، ويندر بينهم من يكتب أو يقرأ اللغة العربية[57].

وقد أشارت مفوضية الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ببريتوريا، بمناسبة الاحتفال بمرور عشرة سنوات على اغتصاب فلسطين، أن الوضع الخاص باتحاد جنوب أفريقيا وبالجاليات العربية فيه لا يساعد على الاستجابة إلى القضايا العربية؛ إذ إن الجاليات العربية قاصرة في الغالب على بعض اللبنانيين المارون الذين اكتسب أغلبهم جنسية المهجر وانقطعت صلتهم أو كادت بموطنهم الأصلى وبشعورهم العربى، وارتبطت مصالحهم المادية بموطنهم الجديد ارتباطًا نال من اهتمامهم الجدى بالشئون الخارجية[58].

غير أن المصادر تضنّ بالمعلومات حول وضع المصريين فى اتحاد جنوب أفريقيا فى الفترة من عام 1952 وحتى عام 1958، بل تكاد تنعدم تفاصيل هذه الفترة، فربما أثر موقف مصر من مناهضة العنصرية فى الاتحاد على موقف الحكومة العنصرية فيما يتعلق بوضع المصريين من الفروق اللونية. لكن المصادر تصمت عن تفاصيل هذه الفترة، حتى ظهرت وثيقة ضمن وثائق وزارة الخارجية المصرية تشير إلى مساواة المصريين رسميا بالأوروبيين فى الاتحاد، وهو ما نعرض له فى المبحث التالى.

خامسًا- مساواة المصريين رسميًا بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا عام 1958:

أشارت نشرة الأبحاث السرية رقم 153-78/5266//1958/8/2، بخصوص تحديد وضع المصريين من القوانين العنصرية باتحاد جنوب أفريقيا وباعتبارهم من فئة الملونين طبقًا لأهداف قانون إسكان المجموعات، أن حكومة الاتحاد قد قررت لأول مرة مواطنى الجمهورية العربية المتحدة بالأوروبيين واعترفت فى مستند رسمى بمساواتهم بتلك الفئة الممتازة فى نظر حكومة الاتحاد[59]. وقد أوصى السيد عبد الحميد غالب، الوكيل المساعد للشئون الشرقية، ببحث الموضوع؛ بمعنى هل يُعَدُّ هذا كافيًا؟ أم يقتضى الأمر اتخاذ تدابير أو إصدار تشريعات أخرى؟.

وقد أفادت إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية أن المقابلات التى تمت بين سيادة الوزير المفوض وبين المسئولين فى وزارة خارجية الاتحاد قد أزالت ما فى المكاتبات السابقة لحكومة الاتحاد من اللبس أو الغموض فيما يتعلق بوضع المصريين هناك. وأن المفوضية تلقت مذكرة من وزارة خارجية الاتحاد تفرّق فيها لأول مرة بين المصريين والأوروبيين من حيث المساواة فى المعاملة بدلاً من استعمال لفظ "رعايا الدول الأجنبية"، على ما فيه من غموض قد يُؤول تأويلاً غير مرضٍ. ويُستفاد من كتاب المفوضية أن وضع رعايا الجمهورية العربية المتحدة آنذاك قد أصبح واضحًا لا غبار عليه[60].

الخاتمة

بينت الدراسة أن مركز المصريين تجاه القوانين العنصرية الخاصة بالتفريق بين الألوان فى اتحاد جنوب أفريقيا قبل عام 1949 كان مركزًا غامضًا، ولم يُثَر موضوعه رسميًا، ولو أنه أثير عمليًا فى حالات بعض الطلبة المصريين المارين بالاتحاد فى طريقهم من انجلترا إلى مصر وكذلك فى حالات البحارة المصريين. وكان موقف المصريين تجاه هذا الموضوع هو أن كل حالة يُنظر إليها بذاتها؛ فالمصرى الحسن المظهر الذى لا يدعو لونه وملامحه للظن بتبعيته لأحد الشعوب الآسيوية أو الملونة، كان يُعامل معاملة الأوروبيين ويتمتع بكل حقوقهم وإلا عومل معاملة الملونين وطُبقت عليه القوانين الخاصة بهم، وحُرم من بعض حقوقه الطبيعية.

ولذلك رأت القنصلية المصرية فى الكيب في الفترة ما قبل عام 1949 عدم إثارة الموضوع من جانب مصر إلا إذا وقع ما يدل على العكس، وفى هذه الحالة على مصر أن تتخذ أشد الإجراءات مهما كانت النتائج. كما استغلت القنصلية المصرية فى الكيب المعاملة العنصرية للقمص الأنبا بيشوى، مندوب نيافة بابا الإسكندرية وبطريارك الكرازة المرقسية، فراحت تطرح قضية معاملة المصريين اللونية بأنهم مثل الأوروبيين. ولم تلن حكومة الاتحاد عن موقفها إلا بعد التهديد برفع الأمر إلى الحكومة الملكية المصرية.

بيّنت الدراسة أيضا أن انتهاج القنصلية الملكية المصرية بالكيب لسياسة الحزم، بل الشدة أحيانا، نحو حكومة الاتحاد العنصرية، قد أدى إلى تراجع الحكومة العنصرية عن موقفها المتصلب إزاء معاملة القمص المصرى باعتباره من الملونين. كما أصابت القنصلية أيضا فى إثارة هذا المطلب قبل رفع التمثيل بين البلدين حفظًا لكرامة المصريين.

كما أكدت الدراسة أن وضع المصريين من القوانين العنصرية والمعاملة على أساس العرق واللون لم يتغير بعد موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين فى نوفمبر عام 1949، وبعد صدور قرار الحاكم العام رقم 124 لسنة 1951 بعدم تطبيق أية قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين. وظل الوضع كما كان في السابق من حيث إنه إذا كان الشخص أبيض البشرة وذو ملامح كملامح البيض ويعيش فى المستوى والوسط الذى يعيش فيه الأوروبيون فإنه يُعدُّ أوروبيًا أو أبيضًا، وإذا كان العكس يُعَدُّ ملونًا؛ أي أن المصريين من حيث تطبيق قانون الخمور يعاملوا معاملة الأوروبيين، وليس معناه أنهم يُعدُّون أوروبيين بالنسبة لمختلف القوانين الأخرى التى تنظم شتى أمور الحياة فى الاتحاد.

وضّحت الدراسة أيضا مدى الجهد الذى بذلته القنصلية الملكية المصرية العاملة بالكيب، وكذلك المفوضية المصرية ببريتوريا بعد ذلك، فى متابعة معاملة المصريين فى اتحاد جنوب أفريقيا من قبل الحكومة العنصرية، وهو جهد مشكور ومقدر ويحسب للخارجية المصرية آنذاك، كما أنه جدير بالاحترام والتقدير، ويدل على يقظة ومتابعة وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة وإصرارها على انتزاع حقوق المصريين ومعاملتهم كما يليق بهم وبمواطنتهم للدولة المصرية.

كما بيّنت الدراسة أن ثمةَ تحولٍ طرأ على موقف الحكومة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا بالنسبة لوضع المصريين من الفروق اللونية والعرقية فى الاتحاد، إلى حد مساواة المصريين بالأوروبيين فى المعاملة، غير أن الوثائق والمصادر تصمتُ عن تفاصيل هذا التحول وتضنُ بالمعلومات عن هذه الفترة.

الهوامش:

[1] زاهر رياض: مصر وأفريقيا، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص 228.

[2] هذه القوانين قسّمت سكان البلاد إلى فئات متعددة بحسب أصولهم وألوان بشرتهم. فحكام البلاد وأسيادها هم الأوروبيون(ذوى البشرة البيضاء) وهؤلاء دون غيرهم لهم حق التمتع بممارسة كل الحقوق السياسية والمدنية والطبيعية من غير قيد أو شرط. أما من عداهم من فئات الآسيويين والملونين والوطنيين الأفارقة، فقد أهدرت هذه القوانين آدميتهم ولم تسمح لهم بممارسة حقوقهم الطبيعية إلا بمقدار. **انظر**: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، إدارة الشئون السياسية، بشأن: مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، 1949/10/19، ص 1.

[3] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، السلك القنصلى المصرى (القنصلية المصرية بالكاب)، التقارير السياسية، الموضوع: اختيار الموظفين لهذه القنصلية العامة، سرى، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب فى 1944/4/27.

[4] نفسه

[5] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، المفوضية الملكية المصرية، تقرير القنصل المصرى سامى أبو الفتوح عن مهمته فى اتحاد جنوب أفريقيا إلى حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية، 1946، ص 4.

[6] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة الإدارة السياسية بوزارة الخارجية إلى قنصل عام المملكة المصرية بمدينة الكاب، سرى، 1946/7/18.

[7] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، تقرير القنصلية المصرية فى الكاب، 1946/11/9، ص 4.

قسَّمت قوانين الحكومة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا السكان إلى سود وملونين وآسيويين، وهم كل من يقطن آسيا من هنود وصينيين ويابان وأتراك وعجم وسوريين ولبنانيين ... الخ. فلما احتجت اليابان قبل الحرب رُفع الحظر عنهم، ولما جاء السوريون واللبنانيون إلى جنوب أفريقيا وأظهروا أنهم فى مستوى الرجل الأبيض استُثنوا من القانون. ومن الملاحظ أن الأتراك منصوص عليهم بالذات فى صلب القانون مع أنه لم يوجد تركى واحد فى جنوب أفريقيا آنذاك. ويغلب على الظن أن هذا جاء نتيجة التعصب الدينى والجنسى الذى كان سائدًا فى القرن التاسع عشر ضد الأتراك؛ حيث الخلافة. ومن الغريب أيضا أن موقف تركيا فى المشكلة الهندية أمام هيئة الأمم المتحدة كان سلبيًا على طول الخط، وربما كان ذلك نتيجة وعد حصلوا عليه باستثنائهم مستقبلاً من القانون. **انظر**: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، سرى، 12 فبراير 1947، ص 2.

[8] وثائق رئاسة مجلس الوزراء، الكود الأرشيفى 0081-026932، وحدة حفظ 240، محفظة رقم 1502، الموضوع: مرسوم باعتبار إنشاء جبانة لموتى أسرى الحرب وجنود جنوب أفريقيا بمحافظة السويس من المنافع العامة، 10 يولية 1943.

[9] تقرير القنصل المصرى سامى أبو الفتوح عن مهمته فى اتحاد جنوب أفريقيا مصدر سابق، ص 1.

[10] نفسه.

[11] كانت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا قد وقفت من مصر موقفًا يتعارض مع حق الأخيرة فى استكمال أسباب استقلالها ووحدة الوادى الذى يجمع النيل شطريه، ثم إذا بها تطلب من مصر تأييدها فى طلبها لضم أفريقيا الجنوبية الغربية إليها باعتبارها جزءًا طبيعيًا متممًا لجنوب أفريقيا التى يفصلها عنه نهر الأورانج. ومن الغريب أيضا أن تطلب ذلك فى الوقت الذى شكى الملونون من أهالى الاتحاد موقف الحكومة منهم ومعاملتها لهم ثم معاملة المصريين بنفس المعاملة. **انظر**: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، تقرير القنصلية المصرية فى الكاب، 1946/11/9، ص 4.

[12] نفس المصدر والصفحة.

[13] نفس المصدر والصفحة.

[14] نفس المصدر، ص 3، 4.

[15] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، سرى، 12 فبراير 1947، مصدر سابق، ص 4.

[16] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية، القاهرة فى جماد أول 1366هـ/17 أبريل 1947، ص 2.

[17] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، خطاب من وكيل وزارة الخارجية إلى قنصل مصر العام فى الكاب، بشأن: تحديد مركز المصريين القانونى من حيث الفروقات اللونية وإيفاد علماء من الأزهر لتولى الإشراف على تربية الجيل الناشئ من المسلمين فى جنوب أفريقيا، القاهرة، 23 أبريل 1947.

[18] **جيرمستون Germiston**: مدينة تقع شرق مدينة جوهانسبرج على بعد حوالى ستة أميال، وتكمن أهميتها فى كونها مركز اتصال السكك الحديدية بين ويتواترزراند وبريتوريا، وبلومفونتين، ومدينة الكيب. **انظر**:

أحمد مختار أفندى: رحلة سمو الأمير محمد على باشا فى جنوب أفريقيا 1342هـ-1924م، إشراف وتقديم د. السيد فليفل، دراسة وتحقيق أحمد إبراهيم هلالى، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص 142.

[19] أحمد عبد الدايم محمد حسين: الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية فى اتحاد جنوب افريقيا 1949-1958، دراسة وثائقية، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يونيو 2013، ص 28.

[20] وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم 201، محفظة رقم 386، ملف رقم 2، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى 0078-037966، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، سرى وعاجل، 24 سبتمبر 1949، ص 1.

[21] وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم 201، محفظة رقم 386، ملف رقم 2، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى 0078-037966، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: زيارة القمص أيوب بيشوى مندوب نيافة بطريرك الأقباط إلى الاتحاد وأزمة اعتباره كالملونين، سرى، 28 سبتمبر 1949، ص 1.

[22] وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم 201، كود أرشيفى 0078-037966، طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، 24 سبتمبر 1949، مصدر سابق، ص 1.

[23] نفسه، مصدر سابق، ص 2.

[24] نفسه.

من عجب أن مذكرة بابا الإسكندرية إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرى، بعد عودة مندوب نيافته من الاتحاد، أشارت إلى المقابلة الطيبة التى قوبل بها حضرة القمص الأنبا بيشوى من قِبَل رئيس وزراء حكومة الاتحاد والتعضيد القيّم الذى زوده به وزيرا الداخلية والخارجية مما كان له أثر طيب على نجاح مهمته، وهو ما لم يحدث. وربما كان ذلك بسبب إصرار بطريركية الإسكندرية على إرسال مندوب لها إلى جنوب أفريقيا لمتابعة الكنائس الموجودة هناك وربطها بالكنيسة المصرية، رغم تحذير القنصلية المصرية من الإقدام على هذه الخطوة. **انظر**: وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم 201، كود أرشيفى 0078-037966، مذكرة بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، سرى، بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية، 6 أكتوبر 1949، أحمد عبد الدايم، مرجع سابق، ص 30.

[25] طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، 24 سبتمبر 1949، مصدر سابق، ص 2.

[26] نفسه، ص 3، أحمد عبد الدايم: مرجع سابق، ص 73.

[27] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة رقم 84، ملف رقم 4، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، الكاب، 17 أكتوبر 1949.

[28] وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم 201، محفظة رقم 386، ملف رقم 2، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى 0078-037966، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية، مذكرة عن زيارة مندوب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية لجنوب أفريقيا، القاهرة فى 1949/10/12.

[29] مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، 1949/10/19، مصدر سابق، ص 1.

[30] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 83، ملف رقم 12، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، سرى، الكاب فى 7 أكتوبر 1949، ص 1.

[31] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: سفر وزيرى المالية والدفاع فى مهمة سرية- انتهاء الدورة البرلمانية- اعتبار المصريين كالأوروبيين، الكاب فى أول يولية 1949، ص 2.

[32] مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، المصدر السابق، ص 1.

[33] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، الموضوع: طلب معاملة المصريين رسميًا كالأوروبيين سرى وعاجل، الكاب، 8 أغسطس 1949.

[34] مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: سفر وزيرى المالية والدفاع فى مهمة سرية- انتهاء الدورة البرلمانية- اعتبار المصريين كالأوروبيين، مصدر سابق، ص 2.

[35] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وذلك بمناسبة قرب إنشاء مفوضية ملكية بالاتحاد، الكاب، 11 يوليو 1949.

[36] طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، مصدر سابق، ص 2.

[37] نفسه، ص 3.

[38] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، إدارة الشئون السياسية، بشأن: مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، 1949/10/19، مصدر سابق، ص ص 2-3.

[39] موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، مصدر سابق، ص 2.

[40] نفس المصدر والصفحة.

[41] حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى 0078-037966، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية، مذكرة، القاهرة فى 1949/10/25، مصدر سابق، ص 1.

[42] نفس المصدر والصفحة.

[43] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، برقية الإدارة السياسية إلى قنصل مصر العام فى الكاب، ملف 264-1/7، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، سرى، الكاب، 3 نوفمبر 1949.

[44] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، مذكرة القنصل المصرى العام بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، سرى، الكاب فى 17 نوفمبر 1949، ص 1.

[45] نفس المصدر، ص 2.

[46] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، نص المادة 174 مكرر التى أُضيفت إلى قانون الخمور رقم 30 لسنة 1928 والتى على أساسها صدر قرار الحاكم العام الخاص بمعاملة المصريين كالأوروبيين فيما يتعلق بقانون الخمور، مرفق ضمن مذكرة وكيل وزارة الخارجية إلى مستشار إدارة الرأى لوزارة الخارجية المصرية، 3 ديسمبر 1951، ص 1.

[47] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 84، ملف رقم 4، نص قرار الحاكم العام رقم 124 لسنة 1951، بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تطبق على الأوروبيين، مقتطف من الجريدة الرسمية 8 يونيو 1951، مرفق ضمن مذكرة وكيل وزارة الخارجية إلى مستشار إدارة الرأى لوزارة الخارجية المصرية، 3 ديسمبر 1951، ص 1.

[48] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 83، ملف رقم 12، مذكرة القنصل المصرى العام بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مركز المصريين فى الاتحاد بالنسبة للقوانين العنصرية، وهل هم أوروبيون أم ملونون؟، سرى، الكاب، 19 نوفمبر 1951، ص 1.

[49] نفس المصدر، ص 2.

[50] نفس المصدر والصفحة.

[51] نفس المصدر، ص 4.

[52] نفس المصدر والصفحة.

[53] نفس المصدر والصفحة.

[54] نفس المصدر، ص 5.

[55] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 83، ملف رقم 12، مذكرة إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بمجلس الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: وضع المصريين من القوانين العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، إفادة رقم 851، القاهرة، 3 ديسمبر 1951، ص ص 1-2.

[56] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم 279، محفظة 544، ملف رقم 2، كود أرشيفى 0078-039871، مذكرة المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بشأن: الجالية المصرية المقيمة فى دائرة اختصاص المفوضية، سرى، بريتوريا فى 1956/4/23.

[57] نفس المصدر.

[58] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، مذكرة من مفوضية الجمهورية العربية المتحدة إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية، بريتوريا، 1958/6/14.

[59] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 83، ملف رقم 12، مذكرة من الوكيل المساعد للشئون الشرقية إلى السيد السفير مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية، 9 أغسطس 1958.

[60] وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم 54، محافظ بريتوريا، محفظة 83، ملف رقم 12، مذكرة من السيد السفير مدير إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية إلى السيد السفير وكيل الوزارة المساعد للشئون الشرقية، سرى جدًا، 19 أغسطس 1958.